التحسين اللفظي والمعنوي للحديث عند ابن عبد البر (ت463هـ)

«محمد كامل» «محمد سليم» قره بللي*

ملخــص

هذا البحث يتناول موضوعاً مهماً من موضوعات علم الحديث، لطالما غَفَل عنه كثيرون ممن يمارسون علم الحديث، ألا وهو أن بعض العلماء السابقين كانوا قد أطلقوا حكم الحسن على بعض الأحاديث النبوية، وليس قصدهم من وراء ذلك سوى استحسانهم لمعناه الإجمالي أو للفظه وصياغته، وليس مرادهم الحسن بالمعنى الذي قرره أهل الاصطلاح من أنه: ما اتصل سنده بنقل العدل خفيف الضبط من غير شذوذ أو علة. كما عرّفه بذلك غير واحد من العلماء.

وأنه إنما يحتج منه بما كان موافقاً لما عرّفه به أهل الاصطلاح، وأما ذلك الآخَر فليس في مقام الحجة.

ومن ثم كان ابن عبد البر من أولئك العلماء الذين كانوا يفعلون ذلك، استحساناً منه للمعنى أو اللفظ لا غير، وقد وقفت في كتابيه: «التمهيد» و«الاستذكار» على عدد من الأحاديث ذهب فيها هذا المذهب.

الكلمــات الدالــة: التحسين اللفظي، الحديث، ابن عبد البر.

المقدمـــــة

من المعلوم الذي غَدا واضِحاً لدى أهل العلم بالحديث أن الحديث منه ما هو صحيح ومنه ما هو حسن ومنه ما هو ضعيف، وأن المقبول من هذه الأنواع هما النوعان الأولان، لأنهما قد تحققت فيهما شروط القبول، ومن ثَمَّ استقر اصطلاحُ المحدّثين على تعريفِ كل من هذين النوعين بحسب تلك الشروط.

ولكن بعض العلماء المتقدِّمين كانوا يحكمون على بعض الأحاديث بالحُسْن، بالرغم من عدم توفر شرط الحَسَن فيها، ولا شك أنهم غير غافلين عن وجود ما لا يصح معه الحكم عليها بذلك، إذاً فما الذي يقصدونه من وراء ذلك؟

هذا ما سوف أبينه إن شاء الله في هذا البحث، متخِذاً ابنَ عبد البر نموذجاً، إذ يُلاحَظ أنه تعدَّد ذلك منه في عدة مواضع.

وقد اقتضى ذلك تقسيم البحث إلى **تمهيد ومبحثين وخاتمة:**

فأما التمهيد: فتحدثت فيه عن تفسير ظاهرة تحسين الحديث بالرغم من مخالفته للمعنى الاصطلاحي لدى علماء الحديث.

وأما المبحث الأول: فيتضمن مطلبين:

بينتُ في **المطلب الأول** منهما مكانة ابن عبد البر في العلم، وبخاصة علم الحديث.

والمطلب الثاني ذكرتُ فيه حدَّ الحديث المقبول عنده، وأنه سائر فيه على نهج سلفه من أهل العلم بالحديث.

وأما المبحث الثاني: فيتضمن مطلبين أيضاً:

سردتُ في **المطلب الأول** منهما تلكَ الأحاديثَ التي حسّنَها ابن عبدالبر لحسن ألفاظها أو معانيها، بالرغم من عدم استِيفائها شرطَ الحسن بالمعنى الاصطلاحي.

والمطلب الثاني ذكرت فيه الشروطَ التي يجب تحقُّقُها لتحسين لفظ الحديث أو معناه، كما يُفهَم من كلام ابن عبد البر.

ثم ذيّلتُ ذلك **بخاتمة** لخّصتُ فيها أهمَّ ما انطوى عليه هذا البحث من نتائج، والله سبحانه الموفق لا رب سواه.

تمهيد

ظاهرة تحسين الحديث لدى بعض العلماء بالرغم من عدم استِيفائها شرط الحسن الاصطلاحي لديهم

لقد نبّه عدد من العلماء على مسألة تحسين بعض أهل العلم المتقدمين للحديث الذي لم يَستَوفِ شرطَ الحديث الحسن وَفْق ما اصطلحوا عليه، وأنهم إذ يفعلون ذلك لا يخالفون المنهج الذي رسمُوه، ولكنهم يَعنُون به أمراً آخر، ألا وهو تحسين ألفاظ تلك الأحاديث وحسن صياغتها، أو تحسين معناها العام، وأنها ليست بمخالِفة لأصول الشريعة، بل قد

---

* كلية الشريعة، جامعة دمشق، سوريا. تاريخ استلام البحث 2010/5/3، وتاريخ قبوله 2011/7/6.

تتضمن ما يوافق عموماتها.

ومن أبرز العلماء الذين نبّهوا على هذه المسألة: ابنُ الصلاح (ت643هـ)، حيث قال في آخر تنبيهه الثامن الذي ذيَّل به كلامه على الحديث الحسن: «على أنه غير مستنكَر أن يكون بعضُ مَن قال ذلك أراد بالحسن معناهُ اللغويَّ، وهو ما تميل إليه النفسُ ولا يأباه القلبُ، دون المعنى الاصطلاحي الذي نحن بصدده»[1].

وقال الذهبي (ت748هـ)، وهو بصدد بيان مراد الترمذي (ت279هـ) من جمعه بين الصحيح والحسن في الحكم الواحد: «ويسوغ أن يكون مراده بالحسن المعنى اللغوي لا الاصطلاحي، وهو إقبال النفوس، وإصغاء الأسماع إلى حسن متنه، وجزالة لفظه، وما فيه من الثواب والخير، فكثير من المتون النبوية بهذه المثابة»[2].

وقال العراقي (ت806هـ): «قد أطلقوا على الحديث الضعيف بأنه حسن، وأرادوا حسن اللفظ لا المعنى الاصطلاحي»[3]. ثم ضرب على ذلك مثالاً من صنيع ابن عبد البر، في تحسينه لحديثٍ رواه في «جامع بيان العلم وفضله»[4]، قال فيه: «وهو حديث حسن جداً، ولكن ليس له إسناد قوي».

ثم علّق العراقي على ذلك بقوله: «فأراد بالحَسَن حُسْنَ اللفظ قطعاً، فإنه من رواية موسى بن محمد البلقاوي عن عبد الرحيم بن زيد العمي، والبلقاوي هذا كذاب، كذبه أبو زرعة وأبو حاتم، ونسبه ابن حبان والعقيلي إلى وضع الحديث، والظاهر أن هذا الحديث مما صنعت يداه، وعبد الرحيم بن زيد العمي متروك الحديث أيضاً»[5].

قلت: والمطالع لكتب الحديث يجد مصداقَ هذا الذي قرره ابن الصلاح والذهبي والعراقي، فقد روى أمية بن خالد، قال: قلت لشعبة: مالَكَ لا تُحدِّثُ عن عبد الملك بن أبي سليمان، فقال: تركتُ حديثَه. قلت: تُحدِّث عن محمد بن عُبيد الله العَرْزَميّ، وتدَعُ عبد الملك، وقد كان حسنَ الحديث؟ قال: من حُسنِها فَررْتُ[6]. فها هو ذا أمير المؤمنين في الحديث شعبة بن الحجاج يدَعُ الرواية عن عبد الملك بن أبي سليمان، ثم هو يقول: من حُسن أحاديثه فَررْتُ.

وقال أبو داود السجستاني (ت275هـ): قلت لأبي عبد الله أحمد بن حنبل (ت241هـ): تعرف لأبي العُشَراء الدارمي حديثاً غير: «لو طعنتَ في فخذها لأجزأ عنك»؟ قال: لا، فقلت: حدثنا محمد بن عمرو الرازي، قال: حدثنا عبد الرحمن بن قيس، قال: حدثنا حماد بن سلمة، عن أبي العُشَراء الدارمي، عن أبيه قال: ذُكرت العَتيرةُ لرسول الله ﷺ فحسَّنها. فقال أحمد: ما أحسنه! يشبه أن يكون صحيحاً لأنه من كلام الأعراب، وقال لابنه: هات الدُّواة والورقة، فكتبه عني[7]. ولعل قول أحمد: «لأنه من كلام الأعراب» معناه: أنه حسن في صياغته وسبك ألفاظه، ومجيئه على وَفْق فصاحة العرب وبلاغتهم.

ويغلب على الظن أن هذا هو مراد أبي حاتم الرازي (ت277هـ) حين سُئل عن إسماعيل بن أبي إسحاق خليفة الـمُلائي، فقال: حسن الحديث، جيد اللقاء، له أغاليط، لا يحتج بحديثه ويكتب حديثه، وهو سيء الحفظ[8].

المبحث الأول
مكانة ابن عبد البر في العلم وبخاصة علمُ الحديث، وحدُّ الحديث المقبول لديه

وهذا المبحث بينتُ فيه تلك المكانة التي كان يَشغَلُها ابنُ عبد البر لكونه أحدَ أولئك العلماء الأفذاذ الذين يشار إليهم بالبنان، وأنه قد رسم للحديث المقبول حدوداً التزم بها في أحكامه على الأحاديث، موافقاً في ذلك منهج علماء الحديث السابقين له.

المطلب الأول: المكانة العلمية لابن عبد البر، وخصوصاً في علم الحديث

لقد كان أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البَرِّ النَّمَري (ت463هـ)[9]بالمحل الذي لا يخفى على كل ذي بصيرة ومعرفة، إذ كان إماماً جامعاً متقناً لعدة من العلوم، جعلته يحظى بالتقدم والتفوق فيها على كثير من أقرانه، كالحديث والفقه والأصول واللغة والأدب والتاريخ. وكان له في هذه العلوم مصنفات تشهد له بكمال الفهم، وسعة المعرفة والاطلاع.

ولكنه بالرغم من تعدد تلك العلوم التي برع فيها إلا أنه غلب عليه علم الحديث، كما ذكر القاضي عياضٌ[10]، يجد مِصداقَ ذلك واضحاً في كُتبه مَن أدام مُطالعتَها، وبخاصةٍ كتاباه «التمهيد» و«الاستذكار»، اللذَان يظهر فيهما معرفتُه الوافرة بأحوال رواة الآثار، ونقدُه الحديثيُّ للأخبار، إضافةً إلى سعة مروياته الشاهدة على أنه حافظٌ كبيرٌ لا يُلحَقُ شأْوُه في هذا الـمِضمار. حتى قال أبو الوليد الباجيُّ (ت474هـ): «لم يكن بالأندلس مثل أبي عمر بن عبد البر في الحديث، وهو أحفظ أهل المغرب»[11].

وقال فيه أبو علي الغسّاني (ت498هـ): «دأَبَ في طلب الحديث، وافتَنَّ به، وبرع براعةً فاق بها من تقدَّمَه من رجال الأندلس، وكان مع تقدُّمِه في علم الأثر، وبصره بالفقه

والمعاني، له بسطةٌ كبيرةٌ في علم النسب والأخبار»[12].

وقال القاضي عِياض (ت544هـ): «شيخ علماء الأندلس، وكبير محدّثيها في وقته، وأحفظ من كان بها لسُنّةٍ مأثورة»[13]، وقال الذهبي (ت748هـ): «ساد أهلَ الزمان في الحفظ والإتقان»[14].

المطلب الثاني: حدُّ الحديث المقبول عند ابن عبد البر

قدَّم ابن عبد البر لكتابه «التمهيد» بمقدّمة قيّمة، اشتملت على مباحثَ مهمةٍ في علوم الحديث، وذَكَر في جُملة ما ذَكَر فيها ضوابطَ الحديث المقبول، الذي يصلح للاحتجاج به، فقال: «الذي اجتمع عليه أئمة الحديث والفقه في حال المحدِّث الذي يُقبل نقلُه ويُحتَجُّ بحديثه ويُجعَلُ سنَّةً وحُكماً في دين الله: هو أن يكون حافظاً إن حدَّث من حفظه، عالماً بما يُحيلُ المعاني، ضابطاً لكتابه إن حدَّث من كتاب يؤدّي الشيءَ على وجهه، مُتيقِّظاً غيرَ مُغفَّل، وكلهم يستحب أن يؤدّيَ الحديث بحروفه لأنه أسلم له، فان كان من أهل الفهم والمعرفة جاز له أن يُحدِّث بالمعنى، وإن لم يكن كذلك لم يجُزْ له ذلك، لأنه لا يَدري لعله يُحيل الحلالَ إلى الحرام، ويحتاج مع ما وَصَفْنا أن يكون ثقةً في دينه، عدْلاً جائزَ الشهادة مَرضيّاً، فإذا كان كذلك، وكان سالماً من التدليس، كان حُجَّة فيما نقَل وحَمَل من أثرٍ في الدين»[15].

قلت: ولا شك أن هذا الذي قاله لا يخرج في معناه العام عن المنهج العلمي المُتبَع لدى أهل الحديث المتقدمين، فهو موافق لهم، سائر على نهجهم.

وقد التزم ذلك المنهجَ الذي رسمه في مقدمة «التمهيد» في الحكم على الأحاديث أيَّما التزام، وسار فيه سيرةً مَرْضيّةً، وتكلم في الرواة فوثّق وجرَّح، حتى ذكره الذهبي فيمن يُعتمَد قولُه في الجرح والتعديل[16]، وجَدير بمن جرَّح وعدَّل أن يُصحِّح ويضعِّف.

المبحث الثاني

التحسين اللفظي والمعنوي للحديث وشرطه عند ابن عبد البر

المطلبُ الأول: بيانُ الأحاديث التي حسَّنَها ابنُ عبد البر، ويعني به حُسنَ ألفاظها أو معانيها

وكذلك كان ابن عبد البر ـــ كما سبقت الإشارة إليه ـــ يذهب في بعض أحكامه على الأحاديث مسلك التحسين اللفظي أو المعنوي دون المعنى الاصطلاحي، فمن خلال الرجوع إلى كتابه المسمى بـــ «التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد»[17]، وكتابه الآخر الذي ذكر فيه اختلاف الفقهاء، وهو كتابه الموسوم بـــ «الاستذكار لمذاهب علماء الأمصار»[18]، نجده قد تكرر ذلك منه في عدة مواضع.

وقد عَمَدتُ إلى تتبع الأحاديثِ التي حَكم عليها بالصِّحة أو الحُسن في كتابيه المذكورَين، فوجدتُه ماشياً وَفْقَ ذلك المنهج الذي بيَّنه في مقدمته، خَلا تسعة أحاديثَ، حَكم عليها بالحُسن، مع أن في بعض رجالها ما لا يسوغُ معه الحكمُ عليها بذلك، وليس هذا لغفلةٍ منه بأحوالهم، ولا إغضاءً عليهم. بل إنه نص فيها على ضعف بعض رجالها، أو وجود علة فيها، تمنع القول بحُسن أسانيدها فضلاً عن صحتها.

وقد ظهر لي من خلال تَكرار النظر فيها، أنه لم يُرد في شيءٍ منها سلامةَ الإسناد من الضعف، ولا أن لها شواهدَ تحسُن بها، وإنما أراد حُسنَ ألفاظها أو معانيها، مع سلامة متونها من مخالفةٍ لأصلٍ من أصول الشريعة، الأمر الذي يجوز معه الاستئناس بها في أبوابها.

وقد تكون بعضُ الأحاديث التي يُحسِّنُها ابنُ عبد البر مراسيلَ، وهو على مذهبه في الاحتجاج بالمرسل شريطةَ أن يكون المرسلُ لتابعيٍّ عُرِف أنه لا يأخذ إلا عن ثقةٍ[19]، غير أن الاحتجاج بالمرسل ـــ كما هو معلوم ـــ شيءٌ مختلف تماماً عن الحكم عليه بالحسن، ومع ذلك عَمَد ابنُ عبد البرّ إلى تحسينها!

وإليك الأمثلةَ مُبيَّنةً:

الحديث الأول: «مَن قال كل يوم مئة مرة: لا إله إلا الله الحقُّ المبينُ، كان له أماناً من الفقر، وأُنْساً من وَحْشة القبر، واستَجْلَبَ به الغنى ـــ وفي رواية: الرزق ـــ واستَقْرع به بابَ الجنّة».

فهذا الحديث أورد ابن عبد البر طرقه[20]، وحكم عليه بقوله: «هذا حديثٌ غريبٌ من حديث مالك، لا يصحّ عنه، ثم قال: لا يرويه عن مالكٍ مَن يُوثَق به، ولا هو معروفٌ من حديثه، وهو حديثٌ حسنٌ، تُرجى بركتُه إن شاء الله تعالى».

وواضحٌ من خلال قوله هذا أنه لم يُرِدِ الحديث الحسنَ لذاته، ولا الحديث الحسن بالمتابعات أو الشواهد، فقد نفى صحته عن مالك واستغربه، ثم هو يحكم عليه بالحسن، وما ذلك إلا استحساناً منه لمعناه العام، راجياً بركتَه، لما فيه من الترغيب بهذا النوع من الذكر، والله أعلم.

الحديث الثاني: «يُجزئ من الجماعة إذا مَرّتْ أن يُسلِّم أحدُهم، ويُجزئ عن القُعود أن يَرُدَّ أحدُهم».

فقد ذكر ابن عبد البر هذا الحديث[21]، وقال فيه: «حديثٌ حسنٌ، لا مُعارِض له، وسعيد بن خالد هذا[22]: هو سعيد بن خالد الخُزاعيّ، مدنيٌّ ليس به بأس عند بعضهم، وقد ضعفه

جماعةٌ منهم أبو زرعة وأبو حاتم ويعقوب بن شيبة[23]، وجعلوا حديثَه هذا منكراً[24]، لأنه انفرد فيه بهذا الإسناد، على أن عبد الله بن الفضل لم يسمع من عُبيد الله بن أبي رافع، بينهما الأعرجُ في غير ما حديثٍ».

فها أنت تجده يُورِد علل هذا الحديث التي ذكرها النقاد، مما لا يَسَعُ أحداً مخالفتُهم فيها، ولا يمكن معها تحسينه، ثم هو يحكم عليه بالحُسن، ولم يبقَ إلا أن يكون أراد حُسنَ معناه، مع عدم معارضة شيءٍ له. على أن ابنَ حجرٍ قد ضعَّف إسنادَ هذا الحديث[25]، بما يؤكد أن تحسين ابن عبد البر له ليس على اصطلاح المحدثين، والله أعلم.

الحديث الثالث: عن الحسن البصري: أنه ذُكر له أنه لما كان عند صلاة الظهر نودي: أنِ الصلاةَ جامعةً، ففزع الناسُ فاجتمعوا إلى نبيهم ﷺ، فصلى بهم الظهر أربعَ ركعات يؤمُّ جبريلُ محمداً ﷺ، ويؤمُّ محمدٌ الناسَ، يقتدي الناسُ بمحمدٍ، لا يُسمِعُهم فيهن قراءةً، ثم سلّم جبريلُ على محمد، وسلم محمدٌ على الناس، فلما سقطتِ الشمسُ نودي: أنِ الصلاةَ جامعةً، ففزع الناس واجتمعوا إلى نبيهم ﷺ، فصلى بهم العصرَ أربعَ ركعات، لا يُسمعهم فيهن قراءةً، وهي أخفُّ، يؤم جبريلُ محمداً، ويؤم محمدٌ الناسَ، يقتدي محمدٌ بجبريلَ ويقتدي الناسُ بمحمدٍ، ثم سلّم جبريلُ على محمدٍ، وسلّم محمدٌ على الناس، فلما غابتِ الشمسُ نودي: الصلاةَ جامعةً، ففزع الناسُ واجتمعوا إلى نبيهم ﷺ، فصلى بهم ثلاثَ ركعاتٍ، أسمعهم القراءةَ في ركعتين، وسبَّح في الثالثة، يعني به قام ولم يُظهِر القراءةَ، يؤمُّ جبريلُ محمداً، ويؤمُّ محمدٌ الناسَ، ويقتدي محمدٌ بجبريلَ، ويقتدي الناسُ بمحمدٍ ﷺ، ثم سلّم جبريلُ على محمد، وسلّم محمد على الناس، فلما بدتِ النجومُ نُودي: أنِ الصلاةَ جامعةً، ففزع الناس واجتمعوا إلى نبيهم ﷺ، فصلى أربعَ ركعات، أسمعهم القراءةَ في ركعتين، وسبَّح في الأُخريَين، يؤمُّ جبريلُ محمداً، ويؤمُّ محمد الناسَ، يقتدي محمد بجبريلَ، ويقتدي الناس بمحمد، ثم سلّم جبريلُ على محمد، وسلّم محمد على الناس، ثم رقَدُوا ولا يَدْرُون أيُزادُون أم لا؟ حتى إذا طلع الفجر نُودي: أنِ الصلاةَ جامعةً، ففزع الناسُ واجتمعوا إلى نبيهم ﷺ، فصلى بهم ركعتين، أسمعهم فيها القراءةَ يؤمُّ جبريلُ محمداً، ويؤم محمد الناسَ، يقتدي محمد بجبريلَ، ويقتدي الناس بمحمد، ثم سلّم جبريلُ على محمد، وسلم محمد على الناس، صلى الله على جبريل ومحمد وسلّم تسليماً كثيراً.

أورد ابن عبد البر هذا الحديث أيضاً[26]، وقال فيه: «هو وإن كان مرسلاً فإنه حديثٌ حسنٌ مُهذَّبٌ».

كذا قال هنا، مع أنه كان يرى وهاء مراسيل الحسن البصري، معللاً ذلك بكونه يأخذ عن كل أحد، وفي ذلك يقول: «وأما الإرسال فكُلٌّ مَن عُرف بالأخذ عن الضعفاء والـمُسامحة في ذلك لم يُحتجَّ بما أرسله، تابعياً كان أو مَن دُونه، ثم قال: وقالوا: مراسيل عطاء والحسن لا يُحتجُّ بها، لأنهما كانا يأخُذان عن كلِّ أحدٍ»[27].

فدلّ ذلك على أنه لم يُرِدْ من قوله ذلك إلا حُسن معناه العامّ، وأنه غير مُعارَض. ويؤيد هذا الاحتمال تعبيره بلفظ: «مهذَّب»، الذي يُفيد حُسنَ المَضمون[28]، والله أعلم.

الحديث الرابع: عن صفوان بن سليم: أنه قيل لرسول الله ﷺ: أيكون المؤمن جباناً؟ قال: «نعم» فقيل له: أيكون المؤمن بخيلاً؟ قال: «نعم» فقيل له: أيكون المؤمن كذّاباً؟ قال: «لا».

ذكر ابن عبد البر هذا الحديث[29]، قائلاً فيه: «لا أحفظ هذا الحديثَ مسنداً بهذا اللفظ من وجه ثابتٍ، وهو حديثٌ حسنٌ. ومعناه أن المؤمن لا يكون كذّاباً: يريد أنه لا يغلبُ عليه الكذب حتى لا يكادُ يصدُقُ، هذا ليس من أخلاق المؤمنين، وأما قوله في المؤمن: أنه يكون جباناً وبخيلاً فهذا يدلُّ على أن البخل والجبن قد يوجدان في المؤمن، وهُما خُلُقان مذمومان، قد استعاذَ رسول الله ﷺ منهما».

كذا حسَّنه مع أنه قضى بعدم اتصاله من وجه ثابت، ومعلوم أن الاتصال شرط في صحة الخبر، وهو إذ تحدث عن خبر الحُجّة في مقدمته ذكر أنه لا بدّ أن يكون الحُجّةُ سالماً من التدليس[30]، والتدليس كما لا يخفى مَظِنّة عدم الاتصال، ثم إن هذا الخبر الذي حسّنه من مراسيل صفوانَ بن سُلَيم أيضاً، فهو غير متصل، وقد نقلت عنه أنه يذهب إلى قبول المرسَل، لكن أنّى له أن يحكم عليه بالحُسن، مع أن الحكم على الحديث بالحسن شيءٌ مختلفٌ عن قبُول المُرسَل؟ وما ذلك ــ فيما يغلب على الظن ــ إلا لقبوله لمعناه وارتضائه له، والله أعلم.

الحديث الخامس: اجتمع علي بن أبي طالب وأبو بكر وعمر وأبو عبيدة بن الجراح، فتمارَوا في أشياء، فقال لهم علي بن أبي طالب: انطلِقُوا بنا إلى رسول الله ﷺ نسألُه، فلما وقفوا على النبي ﷺ قالوا: يا رسول الله، جئنا نسألُك، قال: «إن شئتم سألتموني وإن شئتم أخبرتكم بما جئتم له»، قالوا: أخبرْنا يا رسول الله، قال: «جئتم تسألوني عن الصنيعة لمن تكون؟ ولا ينبغي أن تكون الصنيعة إلا لذي حسب أو دين، وجئتم تسألوني عن الرزق يجلبه الله على العبد؟ الله يجلبه عليه فاستنزلوه بالصدقة، وجئتم تسألوني عن جهاد الضعيف؟ وجهاد الضعيف الحج والعمرة، وجئتم تسألوني عن جهاد المرأة؟ وجهاد المرأة حسن التبعُّل لزوجها، وجئتم تسألوني عن الرزق من أين يأتي وكيف يأتي؟ أبى اللهُ أن يرزُق عبدَه المؤمنَ إلا من حيث لا يحتسبُ».

ذكر هذا الحديث[31]، ثم أعقبَه بقوله: «هذا حديثٌ غريبٌ من حديث مالك، وهو حديثٌ حسنٌ، ولكنه منكرٌ عندهم عن مالك[32]، ولا يصحُّ عنه، ولا له أصلٌ في حديثِه».

كذا قال في هذا الخبر، مع إحاطته برأي أهل النقد فيه، وأنه منكر عندهم، لعدم صحته عن مالك، إذاً فما وجه تحسينه له! لا شك أنه إنما حسّنه استحساناً منه لمعناه، وأنه ليس بمعارَض بما يَدفَعُه، والله أعلم.

الحديث السادس: عن محمد بن إسحاق، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عباس: أن رسول الله ﷺ قام على قبر حتى دفن.

وهذا الحديث ذكره أيضاً[33]، وقدّمه بقوله: «وقد رُوي في هذا المعنى حديث حسن مرفوع».

كذا قال مع أنني أسلفت عنه أنه قرر في مقدمة «التمهيد» أنه لا بد لخبر الحجة حتى يكون مقبولاً أن يكون سالماً من التدليس. فكيف ساغ له تحسين هذا الحديث مع أن في إسناده عنعنةَ محمد بن إسحاق، وقد وصفه بالتدليس غيرُ واحد من النقاد[34]! ثم في إسناده أيضاً أبو خيثمة مصعب بن سعيد[35]، وهو أيضاً ممن وُصِف بالتدليس[36]، ولا إخالُ ذلك ــ والله أعلم ــ إلا لقصده حسن معناه، وأنه ليس بمُعارَض بشيءٍ يدفعُه.

الحديث السابع: عن عبادة بن الصامت، أن رسول الله ﷺ قال: «ليلة القدر في العشر البواقي، من قامهن ابتغاء حِسبتهنّ فإن الله يغفر له ما تقدم من ذنبه، وهي ليلة تسع أو سبع أو خامسة أو ثالثة أو آخر ليلة» قال رسول الله ﷺ: «إن أمارة ليلة القدر أنها صافيةٌ بَلْجاءُ كأنّ فيها قمراً ساطعاً، ساكنةٌ لا برْد فيها ولا حرّ، ولا يحلُّ لكوكب أن يُرمى به فيها حتى يصبح، وإن أمارة الشمس صبيحتها تخرج مستويةً ليس فيها شُعاع مثل القمر ليلة البدر، ولا يحل للشيطان أن يخرج معها يومئذٍ».

أورد ابن عبد البر هذا الحديث[37]، مُذيِّلاً إياه بقوله: «هذا حديث حسن غريب، وبقية بن الوليد ليس بمتروك، بل هو محتمَل، روى عنه جماعة من الجِلّة، وهو من علماء الشاميين، ولكنه يروي عن الضعفاء، وأما حديثه هذا فعن ثقات أهل بلده، وأما إذا روى عن الضعفاء فليس بحجة فيما رواه، وحديثه هذا إنما ذكرنا أنه حديث حسن، لا يدفعُه أصلٌ، وفيه ترغيب، وليس فيه حكم».

فها هو يُفصح في هذه المرة عن أن مقصوده من تحسين الحديث هو عدم وجود معارِض يدفعُه.

على أنه لا يمكن أن يَقصد حُسن إسناده بحالٍ، لأنه يذهب إلى تضعيف بقية مطلقاً، فقد روى عنه حديثاً قال فيه: حدثنا شعبة، قال: حدثني المغيرة البصري، عن عبد العزيز بن رفيع، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ قال: «قد اجتمع في يومكم هذا عيدانِ فمن شاء أجزأتْه الجمعةُ وإنا مُجمِّعون إن شاء الله»، ثم عقّبه بقوله: «إنما رواه عن شعبةَ بقيةُ بنُ الوليد، وليس بشيء في شعبة أصلاً، وروايته عن أهل بلده أهلِ الشام فيها كلامٌ، وأكثر أهل العلم يضعِّفون بقية عن الشاميين وغيرهم، وله مناكير، وهو ضعيف ليس ممن يُحتجّ به»[38].

قلت: لكن للحديث شواهد يحسُن بها[39]. فهو على اصطلاح المحدثين حسنٌ لغيره.

الحديث الثامن: عن عبد الله بن مسعود: أنه سمع نبي الله ﷺ يقول: «إن الله تبارك وتعالى قسم بينكم أخلاقكم، كما قسم بينكم أرزاقكم، وإن الله يعطي الدنيا من يحب ومن لا يحب، ولا يعطي الدين إلا من يحب، فمن أعطاه الله الدين فقد أحبَّه، لا يسلَم عبدٌ حتى يسلم قلبُه ولسانُه، ولا يؤمن جار حتى يأمن جارُه بوائقَه» قلنا: يا نبي الله، فما بوائقه؟ قال: «غشمه وظلمه» «ولا يكسب مالاً من حرام فينفقَ منه فيبارك له فيه، ولا يتصدق به فيُتَقبَّلَ منه، إن الله لا يمحو السيىء بالسيىء، ولكن يمحو السيىء بالحسَن، إن الخبيثَ لا يمحو الخبيثَ».

قال ابن عبد البر بعد أن أورد هذا الحديث[40]: «وهذا حديثٌ حسنُ الألفاظ، ضعيف الإسناد، وأكثره من قول عليٍّ ؓ».

وليس هناك أصرح من قوله هنا، إذ قيَّد الحُسن في حُكمه بحُسن اللفظ، ثم أردفه بقوله: «ضعيف الإسناد»، نصاً منه على ضعفِه من جهة الإسناد، ثم ذكر أن أكثره من قول عليٍّ[41].

قلت: إنما ضعَّفَ إسنادَ هذا الحديث لأنه من رواية الصبّاح بن محمد الأحْمَسي البجَلي، عن مُرّة بن شَراحيل الطيّب، عن عبد الله بن مسعود، عن النبي ﷺ. والصبّاح بن محمد هذا قال عنه العقيلي: «يرفع الموقوف»[42]، وقال ابن حبان: «يروي الموضوعات»[43]، وقال الذهبي: «واهٍ»[44]، وفي موضع آخر قال:« رفع حديثين، هما من قول عبد الله بن مسعود»[45].

وبيانُ ذلك أنه رواه زبيدٌ الياميُّ، فيما ذكره البخاري[46] والعقيلي[47]، عن مُرة الطيب عن عبد الله بن مسعود، ولم يرفعه. يعني أنه من قول ابن مسعود. وزبيدٌ الياميُّ ثقة جليل.

فهذا كله يؤيد صنيعَ ابنِ عبد البر في تضعيف إسناد الحديث، والله أعلم.

الحديث التاسع: عن أبي بكر الصديق ؓ: أن ماعزاً أقر

على نفسه بالزنى عند رسول الله ﷺ ثلاث مرات، فقال له النبي ﷺ: «إن أقررتَ الرابعةَ أقمتُ عليك الحدَّ» فأقر عنده الرابعةَ، فأمر به فحُبس، ثم سأل عنه، فذكروا خيراً، فرُجم.

ذكر ابن عبد البر هذا الحديث(48)، ثم أتبعه بقوله: «وهذا حديثٌ حسنٌ، إلا أن جابراً الجعفيَّ يتكلمون فيه، وأجمعوا على أنه يُكتب حديثه، واختلفوا في الاحتجاج به، فكان يحيى القطان وعبد الرحمن بن مهدي لا يحدثان عنه، وكان أحمد بن حنبل ويحيى بن معين يضعفانه، وكان شعبة بن الحجاج وسفيان الثوري يشهدان له بالحفظ والإتقان، وكان وكيع وزهير بن معاوية يوثِّقانه ويثنيان عليه، قال وكيع: مهما شككتم فلا تشكُّوا أن جابراً الجعفيَّ ثقةٌ».

كذا قال هنا مع أنه ذكر حديثه هذا في موضع آخر(49) وقال بإثره: ليس في هذا الحديث حُجَّةٌ من أجل جابرٍ الجعفيِّ، وإنما ذكرناه ليُعرف.

على أنه قرّر غيرَ مرةٍ أنه لا يصلح للحجة البتّة، وأن الأمر استقر عنده على تضعيفه.

ومن ذلك ما قاله(50)، وقد ذكر روايته لحديث: «لا يَؤمَّنَّ أحدٌ بعدي قاعداً»، فقال: «هو حديثٌ لا يصح عند أهل العلم بالحديث، إنما يرويه جابرٌ الجعفيُّ عن الشَّعبي مُرسلاً، وجابرٌ الجعفيُّ لا يُحتج بشيءٍ يرويه مسنداً، فكيف بما يرويه مرسلاً؟!».

وقال عنه أيضاً(51)، وذكر له حديث: «مَن كان له إمامٌ فقراءة الإمام له قراءةٌ»: «جابر الجعفي ضعيف الحديث، مذمومُ المَذهَبِ(52)، لا يُحتجّ بمثلِه».

المطلب الثاني: الشروط الواجبُ توفُّرها لتحسين لفظ الحديث أو معناه، كما يُفهَم مِن كلام ابن عبد البر

من خلال ذلك العَرْض الذي بينتُ فيه الأحاديثَ التي حسَّنَها ابنُ عبد البر استحساناً لألفاظها ومعانيها، يظهر لنا جليّاً أنه يشترط لذلك شروطاً، ولا يُلقي الأمرَ على عَواهِنِه، وهذه الشروط هي:

1- أن يكون مضمون ذلك الحديثِ من قَبيل الرقائق والفضائل، وليس من أمور الحلال والحرام، كما هو واضح من خلال تلك الأحاديث المذكورة، ولأن هذا النوع من الأحكام إنما يُتَصَوَّرُ أصلاً في مثل هذه الأبواب، على أنه كان يصرِّح بذلك أحياناً، كما في قوله في الحديث الأول: «ترجى بركته إن شاء الله تعالى»، وكذلك قوله في الحديث الرابع: «حديث حسن، ومعناه أن المؤمن لا يكون كذّاباً، يريد أنه لا يغلب عليه الكذبُ حتى لا يكاد يَصدُق»، وكذا قوله في الحديث السابع: «حديث حسن، لا يدفعُه أصلٌ، وفيه ترغيبٌ، وليس فيه حُكمٌ».

2- أن لا يردَ في الباب ما يُعارِضُهُ، أو يمنعُ الاستئناسَ به في أبواب الفضائل والرقائق، فإنه لم يُورِدْ من تلك الأحاديث ما هذا حالُه، وقد كان ينصُّ على ذلك أحياناً بصريح العبارة، كما في قوله في الحديث الثاني: «حديث حسن، لا مُعارِض له»، وكقوله في الحديث السابع: «إنما ذكرنا أنه حسنٌ، لا يدفعه أصلٌ».

خاتمة البحث

من خلال هذه الأمثلة التي ذكرتها مما حكم عليه ابنُ عبد البر بالحسن، مع أنها مخالفة لما تعارف عليه علماء الحديث في معنى الحسن، يظهر بجلاء أنه ينبغي لمن يُمارِس علم الحديث أن يتنبه لعدة أمور، وهي:

1- أن الأصل في تحسين الحديث أنه على وَفْق ما اصطلح عليه المحدّثون، ولا يجوز أن يُصرف إلى غيره إلا بقرينة.

2- أن بعض ما حَكم عليه أهلُ العلم بالحديث بأنه حسنٌ، لا يريدون به الحسنَ الاصطلاحيَّ، وإنما يريدون بذلك حُسْنَ معناه العامّ، أو حُسنَ صياغته وسَبْكه، فلا ينبغي التسرُّع إلى نقل تحسين الحديث عن بعض أئمة هذا الشأن على سبيل القطع واليقين بأنهم قصدوا الحسن بالمعنى الاصطلاحي، إلا بعد التيقُّن من إرادتهم ذلك، من خلال التحقق من توفر شرط القَبول فيها عندهم، حتى لا يُوصَف أولئك الأئمةُ بمخالفتهم للمنهج العلمي الصحيح، أو يُنسَبون إلى التساهُل في الحكم على الحديث، والأمر على خلاف ذلك.

3- أن ابن عبد البر إذ يُحسِّن الحديث لمعناه أو للفظه، دون إرادته الحسنَ الاصطلاحي، فإنه يشترط كونَه في الفضائل والرقائق، دون ما له صلةٌ بأمور الحلال والحرام، ودون أن يعارِضه أصلٌ ثابتٌ في الشريعة. وكذلك حالُ كلِّ مَن سبَقَ ابنَ عبد البر، ممن نقلتُ عنه تحسين بعض الأحاديث، وهي غير حسنة على اصطلاح المحدِّثين.

الهوامـــش

(1) انظر: ابن الصلاح، «علوم الحديث»، ص44.
(2) انظر: الذهبي، «الموقظة»، ص30.
(3) انظر: العراقي، «التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من مقدمة ابن الصلاح»، ص45.
(4) انظر: ابن عبد البر، «جامع بيان العلم وفضله»، ج1، ص115-116.
(5) انظر: العراقي، «التقييد والإيضاح»، ص45.
(6) انظر: الخطيب البغدادي، «تاريخ بغداد»، ج10، ص393- 394.
(7) المرجع السابق، ج1، ص413.
(8) انظر: ابن أبي حاتم، «الجرح والتعديل»، ج2، ص166-167.
(9) انظر ترجمته عند: القاضي عياض، «ترتيب المدارك وتقريب المسالك»، ج8، ص127-130، وابن بشكوال، «الصلة»، ج2، ص677-679، الترجمة (1501)، وابن خلكان، «وفيات الأعيان»، ج7، ص66- 72، والذهبي، «العبر في خبر من غبر»، ج2، ص316، و«تذكرة الحفاظ»، ج3، ص1128- 1132، و«سير أعلام النبلاء»، ج18، ص153-163، وابن فَرْحُون، «الديباج المُذهَب في معرفة أعيان علماء المذهب»، ج2، ص367-370، وابن العماد الحنبلي، «شذرات الذهب»، ج5، ص266-269. والنَّمَري: نسبة إلى النَّمِر بن قاسط، بفتح النون وكسر الميم، وإنما تفتح الميم في النسبة خاصة، وهي قبيلة كبيرة مشهورة. قاله ابن خلكان.
(10) القاضي عياض، «ترتيب المدارك»، ج8، ص127.
(11) انظر: الذهبي، «سير أعلام النبلاء»، ج18، ص157.
(12) المرجع السابق، 156/18.
(13) انظر: القاضي عياض، «ترتيب المدارك»، ج8، ص127.
(14) انظر: الذهبي، «تذكرة الحفاظ»، ج3، ص1129.
(15) انظر: «التمهيد»، ج1، ص28.
(16) انظر: رسالته «ذِكْر من يُعتمَد قولُه في الجرح والتعديل» – وهي ضمن أربع رسائل في علوم الحديث – ص200. وقد ذكره في الطبقة الثالثة عشرة.
(17) وهو مطبوع بتحقيق مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد عبد الكبير البكري، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، 1967م.
(18) وهو مطبوع بتحقيق د.عبد المعطي قلعجي، ط1، دار الوعي، حلب، ودار قتيبة، دمشق، 1993م.
(19) انظر: مقدمته على «التمهيد»، ج1، ص17 و30. فقد أبانَ فيها أن كل من عُرف أنه لا يأخذ إلا عن ثقة فتدليسه ومرسله مقبول، كمسنده إذا كان ثقةً.
(20) انظر: «التمهيد»، ج6، ص54-55.
(21) المرجع السابق، ج5، ص290. وكذلك فعل محمد بن مُفلح الحنبلي، حيث قال: «حديث حسن، أخرجه أبو داود والبيهقي، وإسناده ضعيف، رواه أبو داود من رواية سعيد بن خالد الخزاعي، ضعفه أبو زرعة وقال البخاري: فيه نظر». انظر: «الآداب الشرعية» له، ج1، ص356-357.
(22) قلت: هو أحد رواة الحديث الذي ساقه.
(23) وضعفه أيضاً البخاري فقال: فيه نظر، انظر: «التاريخ الكبير» له، ج3، ص469، الترجمة (1559)، وانظر أيضاً: ابن أبي حاتم الرازي، «الجرح والتعديل» ج4، ص16، والمزي، «تهذيب الكمال في أسماء الرجال»، ج10، ص410-411، الترجمة (2260).
(24) منهم الدارقطني، حيث أورده في «العلل»، ج4، ص21-22، السؤال عن الحديث رقم (413)، وكذلك الذهبي، فقد أورد حديثه هذا في «ميزان الاعتدال»، ج2، ص132-133، الترجمة (3161).
(25) انظر: «فتح الباري»، ج11، ص7.
(26) انظر: «التمهيد»، ج 8، ص40-41.
(27) انظر: مقدمته على «التمهيد»، ج1، ص30.
(28) المهذَّب: المنقّى من العيوب، ورجل مهذَّب، أي: مطهَّر الأخلاق. انظر: النووي، يحيى بن شرف، «تهذيب الأسماء واللغات»، ص803.
(29) (انظر: «التمهيد»، ج16، ص253.
(30) المرجع السابق، ج1، ص28.
(31) المرجع السابق، ج21، ص20-21.
(32) بل حكم عليه ابن حبان بالوضع في ترجمة أحمد بن داود أحد رواة الحديث، حيث اتهمه بالوضع. انظر: «المجروحين» له، ج1، ص175-176، وكذَّبه أيضاً الدارقطني، فيما نقله عنه ابن الجوزي، انظر: «الموضوعات» له، ج2، ص152-153، وذكره في الموضوعات تبعاً لهم غيرُ واحدٍ.
(33) انظر: «التمهيد»، ج23، ص269 ــ 270.
(34) منهم أحمد بن حنبل والدارقطني، وقد ذكره ابن حجر العسقلاني في أهل المرتبة الرابعة، وهم ــ على تقسيمه ــ الذين اتُّفِق على أنه لا يُحتجُّ بشيءٍ من حديثهم إلا بما صرَّحوا فيه بالسماع، لكثرة تدليسهم على الضعفاء

والمجاهيل. انظر: «تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس» له، ص51، الترجمة (125).

(35) تحرف في المطبوع إلى: مصعب بن سعد.

(36) وممن وصفه بذلك ابن حبان، إذ قال: «يُعتبر حديثُه إذا روى عن الثقات، وبيَّن السماعَ في خبره لأنه كان مدلساً». انظر: «الثقات» له، ج9، ص175. على أنه كان فيه ضعف أيضاً، وعنده مناكير، فقد ترجمه الذهبي في «ميزان الاعتدال» برقم (8561)، ونقل عن ابن عدي قولَه فيه: «يحدث عن الثقات بالمناكير ويصحِّف»، ثم أورد الذهبي بعض مروياته المنكرة، وذيَّلها بقوله: ما هذه إلا مناكير وبلايا.

(37) انظر: «التمهيد»، ج24، ص373-374.

(38) المرجع السابق، ج10، ص272.

(39) أخرجه ابن خزيمة في «صحيحه»، ج3، ص330، برقم (2190)، وابن حبان، في «صحيحه»، ج8، ص443ـــ444، برقم (3688)، من حديث جابر بن عبد الله، وابن خزيمة، ج3، ص331، برقم (2192). من حديث ابن عباس، وإسناد كلٍّ من الحديثين ضعيف، وروي عن الحسن البصري مرسلاً عند ابن أبي شيبة، في «مصنفه»، ج2، ص251، برقم (8678). وبمجموع هذه الطرق يحسن الحديث إن شاء الله.

(40) المرجع السابق، ج24، ص437.

(41) كذا قال، والصحيح أنه من قول ابن مسعود، كما نبه عليه البخاري والذهبي.

(42) انظر: العقيلي، «الضعفاء الكبير»، ج2، ص213.

(43) انظر: ابن حبان، «المجروحين»، ج1، ص377.

(44) انظر: الذهبي، «ميزان الاعتدال»، ج1، ص5، قاله في ترجمة أبان بن إسحاق المدني الذي روى عنه حديثين لعبد الله بن مسعود، هذا أحدهما.

(45) المرجع السابق، ج2، ص306.

(46) انظر: البخاري، «التاريخ الكبير»، ج4، ص313.

(47) انظر: العقيلي، «الضعفاء الكبير»، ج2، ص213.

(48) انظر: «الاستذكار لمذاهب علماء الأمصار»، ج24، ص27 ـــ 28، الفقرتين (35193) و(35194).

(49) انظر: «التمهيد»، ج23، ص123.

(50) المرجع السابق، ج6، ص143.

(51) المرجع السابق، ج11، ص47 ـــ 48.

(52) ذكر عِدّةٌ من أهل العلم أنه كان غالياً في التشيع، ويؤمن بالرَّجْعةِ، وذكر بعضهم أنه كان يشتِم الصحابة رضوان الله تعالى عنهم، انظر تفصيل ذلك عند ابن حجر العسقلاني، في «تهذيب التهذيب»، ج1، ص285.

المصادر والمراجع

البخاري، محمد بن إسماعيل (ت256هـــ)، «التاريخ الكبير»، تصحيح وتعليق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، 1380ه، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند.

ابن بَشكُوال، خلف بن عبد الملك (ت578هـــ)، «الصلة»، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مطابع سجل العرب، القاهرة، 1966م.

ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي (ت597هـــ)، «الموضوعات»، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، 1966م، ط1، المكتبة السلفية، المدينة المنورة.

ابن أبي حاتم الرازي، عبد الرحمن بن أبي حاتم (ت327هـــ)، «الجرح والتعديل»، تحقيق عبدالرحمن المعلمي اليماني، 1952م، ط1، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند.

الحاكم، محمد بن عبد الله النيسابوري (ت405هـــ)، «معرفة علوم الحديث»، تحقيق السيد معظم حسين، 1977م، ط2، دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد الدكن، الهند.

ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد (ت354هـــ)، «الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان»، وهو بترتيب الأمير ابن بلبان، تحقيق شعيب الأرنؤوط، 1988م، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت.

ـــــــــــــــــ، «الثقات»، تصحيح وتعليق عزيز بيك وألطاف حسين ومحمد عبد الرشيد، 1973-1983م، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند.

ـــــــــــــــــ، «المجروحين»، تحقيق محمود إبراهيم زايد، 1396هـــ، ط1، دار الوعي، حلب.

ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي (ت852هـــ)، «تهذيب التهذيب»، بعناية إبراهيم الزيبق وعادل مرشد، 2001م، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت.

ـــــــــــــــــ، «النكت على كتاب ابن الصلاح»، تحقيق ربيع بن

هادي المدخلي، 1984م، ط1، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية – المدينة المنورة.
ـــــــــــ، «تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس»، تحقيق عاصم بن عبدالله القريوتي، 1404هـ، ط1، مكتبة المنار، عمان، الأردن.
ـــــــــــ، «نزهة النظر في توضيح نخبة الفِكَر في مصطلح أهل الأثر»، تحقيق عبد السميع الأنيس، وعصام فارس الحرستاني، 1999م، ط1، دار عمار، عمان، الأردن.
ابن حزم، علي بن أحمد (ت456هـ)، «رسالة في فضل الأندلس وذكر رجالها»، تحقيق إحسان عباس، 1987م، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.
ابن خزيمة، محمد بن إسحاق (ت311هـ)، «الصحيح»، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت.
الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت (ت463هـ)، «تاريخ بغداد»، بعناية محمد أمين الخانجي، 1349هـ، مكتبة الخانجي، مصر.
ابن خلكان، أحمد بن محمد بن إبراهيم (ت681هـ)، «وفيات الأعيان»، تحقيق إحسان عباس، 1978م، ط1، دار صادر، بيروت.
الدارقطني، علي بن عمر (ت385هـ)، «العلل الواردة في الأحاديث النبوية» تحقيق محفوظ الرحمن زين الله، 1985م، ط1، دار طيبة، الرياض.
الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان (ت748هـ)، «تذكرة الحفاظ»، تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، 1377هـ، ط3، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند.
ـــــــــــ، «ذِكْر من يُعتمَد قولُه في الجرح والتعديل»، وهي ضمن أربع رسائل في علوم الحديث ــ تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، مطبعة دار الكتب، بيروت، 1981م، كما جاء في أسفل الورقة 276.
ـــــــــــ، «سير أعلام النبلاء»، تحقيق شعيب الأرنؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي، 1981م، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت.
ـــــــــــ، «العبر في خبر من غبر»، تحقيق محمد السعيد بن بسيوني زغلول، 1985م، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.
ـــــــــــ، «الموقظة في علم مصطلح الحديث»، اعتنى به عبد الفتاح أبو غدة، واعتنى بإخراجه وطباعته سلمان عبد الفتاح أبو غدة، 2000م، ط1، دار السلام، القاهرة.
ـــــــــــ، «ميزان الاعتدال»، تحقيق علي محمد البجاوي، 1963م، ط1، دار المعرفة، بيروت.
السخاوي، محمد بن عبد الرحمن (ت902هـ)، «فتح المغيث شرح ألفية الحديث»، شرح وتعليق وتخريج صلاح محمد محمد عويضة، 1996م، دار الكتب العلمية، بيروت.
ابن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم (ت235هـ)، تحقيق كمال يوسف الحوت، 1409ه، ط1، مكتبة الرشد، الرياضـ.
ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن (ت643هـ)، «علوم الحديث» المعروف بـ «مقدمة ابن الصلاح»، وبهامشه «التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من مقدمة ابن الصلاح»، لعبد الرحيم بن الحسين العراقي، و«المصباح على مقدمة ابن الصلاح» وهي تعليقات لمحمد راغب الطباخ الحلبي، 1350هـ، ط1، المطبعة العلمية، حلب.
الصنعاني، محمد بن إسماعيل، المعروف بالأمير (ت1182هـ)، «توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار»، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، 1366هـ، ط1، مكتبة الخانجي.
ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله النَّمَري (ت463هـ)، «الاستذكار لمذاهب علماء الأمصار»، تحقيق عبد المعطي قلعجي، 1993م، ط1، دار الوعي، حلب، ودار قتيبة، دمشق.
ـــــــــــ، «التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد»، تحقيق مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد عبد الكبير البكري، 1967م، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب.
ـــــــــــ، «جامع بيان العلم وفضله»، تحقيق فواز أحمد زمرلي، 2003م، ط1، مؤسسة الريان ودار ابن حزم، بيروت.
العراقي، عبد الرحيم بن الحسين (ت806هـ)، «التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من مقدمة ابن الصلاح»، بهامش «علوم الحديث» المسمَّى «بـ «مقدمة ابن الصلاح»، ط1، المطبعة العلمية، حلب، 1350هـ.
العُقَيلي، محمد بن عمرو بن موسى (ت322هـ)، «الضعفاء الكبير»، تحقيق عبد المعطي قلعجي، 1984م، ط1، دار المكتبة العلمية، بيروت.
ابن العماد الحنبلي، عبد الحي بن أحمد بن محمد (ت1089هـ)، «شذرات الذهب في أخبار من ذهب»، تحقيق عبد القادر الأرنؤوط ومحمود الأرنؤوط، 1986م، ط1، دار ابن كثير، دمشق.
عياض، عياض بن موسى القاضي (ت544هـ)، «ترتيب المدارك وتقريب المسالك»، تحقيق سعيد أحمد أعراب وآخرين، 1983م، طبع وزارة الأوقاف المغربية.
ابن فَرْحُون، إبراهيم بن علي بن محمد المالكي (ت799هـ)، «الديباج المُذهَب في معرفة أعيان علماء المذهب»، تحقيق محمد الأحمدي أبو النور، 1974م، دار التراث، القاهرة.
ابن كثير، إسماعيل بن عمر الدمشقي (ت774هـ)، «الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث»، تحقيق أحمد محمد شاكر، 1979م، ط3، دار التراث، القاهرة.
المزي، يوسف بن عبدالرحمن بن يوسف (ت742هـ)، «تهذيب الكمال في أسماء الرجال»، تحقيق بشار عواد معروف، 1980م، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت.
ابن مُفلح الحنبلي، محمد بن مفلح (ت763هـ)، «الآداب الشرعية»، تحقيق شعيب الأرنؤوط وعمر القيام، 1996م، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت.
المناوي، محمد عبدالرؤوف (ت1031هـ)، «اليواقيت والدرر شرح شرح نخبة الفِكَر»، تحقيق ربيع بن محمد السعودي، 1991م، ط1، مكتبة الرشد، الرياض.

النووي، يحيى بن شرف (ت676هـ)، «تهذيب الأسماء واللغات»، الرسالة العالمية، دمشق.
تحقيق عادل مرشد وعامر الغضبان، 2009م، ط1، دار

The Improvement Al-Hafith Ibn Abdul Bar for some of the Prophetic Sayings (Hadiths) Where his Intentions were to Improve the Meaning or the Pronunciation

*Mohammad Kamel Karabally**

ABSTRACT

This Research is talking about the importance of (Al-Hadith) science topics As the most of who learn about (Al-Hadith) some former scientists who approved the goodness of (Al-Hadith) about some of al-Hadith. And the meaning of that: is finding a good vocalization. Formulation of speech on it and their target was not what they call a good speech by the meaning that (Ahel Al Estelah) where they said: it's what had been connected through (Al Sanad) and transferred the (khafeef Al Dabt) light controlled, and without impurities or illness. Also non of the scientists call it that way as well. But argued what was approved by (Ahel Al Estelah) while the other is not in a position of the argument.

And then (Ibn Abd Al Bar) was one of the scientists that use to do that, and the only reason was because he liked the kind of speech.

And I studied some of (Al-Hadith) at his books, (AlTamhid) and (Al Estethkar), where he used this way.

Keywords: Pronunciation Improvement, Al-Hadith, Ibn Abd Al-Bar.

---

*Faculty of Shari'a, Damascus University, Syria. Received on 3/5/2010 and Accepted for Publication on 6/7/2011.